الأمم المتحدة

A/62/345–S/2007/555

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٦١ وقرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧). ويستعرض هذا التقرير أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/61/799-S/2007/152). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمع المجلس أيضا إلى إحاطة شفوية بشأن الحالة في أفغانستان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5680).

ثانيا – لمحة عامة

ألف – التطورات السياسية

٢ – غدت عملية الانتقال السياسي التي بدأت بتوقيع اتفاق بون قبل قرابة ستة أعوام تخضع لضغوط داخلية وخارجية متزايدة. ففي حين أن بعض المؤسسات والوزارات تواصل نضجها، فإن الثقة الجماهيرية في الحكومة وقادتها أخذت تتآكل بسبب تزايد الفساد وضعف الحكم، وخصوصا على الصعيد دون الوطني. وأصبح تمرد مكثف بقيادة حركة طالبان، ويعتمد بشكل متزايد على التفجيرات الانتحارية وغيرها من التكتيكات الإرهابية، يقوض الثقة في المستقبل،

250907 250907 07-50213 (A)

فضلا عن حرمان الحكومة ومنظمات المعونة الدولية من إمكانيات الوصول إلى عدد متزايد من مقاطعات. ورغم هذه الضغوط، فقد أُحرز بعض التقدم في مجالات النمو الاقتصادي والتعليم والصحة وبناء الطرق والتنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، تكثف الدعم الدولي المقدم إلى أفغانستان بدل أن يتضاءل. وسيتوقف تحقيق التقدم، في هذه اللحظة الحاسمة، على ما سيقوم به المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لتنسيق جهودهما بشكل أفضل من أجل هزيمة المتمردين وتعزيز الحكم الرشيد وتوفير وسائل ملموسة لتحسين معيشة الأفغان.

٣ - ويجب أن يتحقق كل هذا في وقت ظهرت فيه مؤشرات إجهاد في الائتلاف الأفغاني الذي يؤيد اتفاق بون واتفاق أفغانستان. وأصبحت الجبهة الوطنية الأفغانية، وهي تحالف جديد يضم الأعضاء السابقين في التحالف الشمالي وممثلي الحكومة الشيوعية السابقة والأسرة الملكية، صوتاً بارزا ينتقد أوجه قصور الحكومة. وفي حين أن ظهور معارضة سياسية مؤسسية سيكون تطورا إيجابيا على المدى الطويل، فإنه من الأمور التي ستظل ذات أهمية حيوية أن تتفادى أفغانستان تفتيت سلطتها على المدى القصير، لا سيما إذا كان هذا التفتيت يضعف التوافق السياسي الذي يقوم عليه التنفيذ الناجح لاتفاق بون.

٤ - ومن الأمور الأكثر إيجابية، على الصعيد الإقليمي، بدأ مناخ تعاوني يسود العلاقات الأفغانية - الباكستانية إذ أن التحدي المشترك للإرهاب غدا محط الاهتمام على جانبي الحدود. أما على الصعيد الدولي، فقد سافر ممثلي الخاص منذ آذار/مارس إلى بعض العواصم للترويج لأهمية اتباع نهج متماسك في ما يخص أفغانستان، وذلك في خضم موجة من الدعم السياسي والمالي والدبلوماسي للبلد. ويؤكد تزايد الدعم لأفغانستان الحاجة الملحة إلى استراتيجية متكاملة سياسية وعسكرية تكمّل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، لكنها تشمل قضايا أوسع وتساعد على تركيز أدق على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الإقليمي.

باء - الحالة الأمنية

٥ - برغم أن توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتزايد قدرات الجيش الوطني الأفغاني ساعدا على تواتر النجاحات العسكرية المتعددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد واصلت حركة طالبان والجماعات المتمردة التابعة لها جهودها للحيلولة دون إحلال الأمن التام في عدد من المناطق. واستمر تضاؤل سبل الوصول إلى المناطق الريفية في جنوب أفغانستان وجنوب شرقها أمام الجهات الرسمية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وتزايدت جرأة التفجيرات الانتحارية والكمائن والهجمات المباشرة بالأسلحة النارية وتواترها.

٦ - وعقب عمليات مكافحة التمرد في الجنوب والشرق، فقدت حركة طالبان عددا كبيرا من القادة الكبار والقادة ذوي الرتب المتوسطة. ففي مقاطعات هلمند وكونار وباكتيا وأورُزغان، أُرغم قادة المتمردين على وضع أجانب في المناصب القيادية، مما زاد في تقويض قواعد الدعم المحلي المحدودة. وقد عزز هذا من الأهمية التي توليها حركة طالبان للدعم الذي تتلقاه من المناطق الحدودية لباكستان.

٧ - وبلغت معدلات العنف الذي يرتكبه المتمردون والإرهابيون نسبة تفوق ما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ بمقدار ٢٠ في المائة على الأقل؛ وسجل ٥٤٨ حادثا في المتوسط شهريا في عام ٢٠٠٧، بالمقارنة بمتوسط يبلغ ٤٢٥ حادثا شهريا في عام ٢٠٠٦. فقد وقع أكثر من ١٠٠ هجوم انتحاري حتى الآن في عام ٢٠٠٧، مقابل ١٢٣ في عام ٢٠٠٦ برمته. وبينما استهدفت نسبة ٧٦ في المائة من جميع العمليات الانتحارية القوات العسكرية الدولية وقوات الأمن الأفغانية، فإن ضحاياها كانوا إلى حد كبير من المارة المدنيين: وهكذا لقي ١٤٣ مدنيا حتفهم جراء الهجمات الانتحارية التي وقعت في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. واقترنت الهجمات الانتحارية بالهجمات ضد الطلاب والمدارس واغتيال المسؤولين الكبار والشيوخ والملالي واستهداف الشرطة، في مسعى متعمَّد ومدروس لعرقلة إقامة مؤسسات حكومية شرعية وتقويض الثقة الشعبية في السلطة وقدرة حكومة أفغانستان.

٨ - ولا يزال دحر المتمردين أمرا معقدا بسبب تنامي عصابات الإجرام وترويج المخدرات التي يرتبط أفرادها بعلاقات تكافلية مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. ومع أن هذه الجماعات ربما لا تشترك في الأهداف السياسية مع حركة طالبان، فإن لهما مصلحة مشتركة في الحؤول دون فرض سلطة الدولة في مناطق معينة أو إفساد كل سلطة حكومية قائمة. وفي مقاطعات بادَخشان وهلمند وقندهار التي يُزرع فيها الخشخاش، تبدو سلطة الدولة ضعيفة للغاية أو لا وجود لها في معظم أنحاء الريف، في حين يتفشى الفساد في مراكز المقاطعات.

٩ - ولا يمكن إنكار أوجه النجاح التي تحققت في مكافحة التمرد في المعارك التقليدية وفي القضاء على قادة حركة طالبان وقادة التمرد الآخرين. إلا أنه إذا أُريد عكس اتجاهات السنتين الماضيتين، فإنه ينبغي لأي استراتيجية أشمل تُتبع لمكافحة التمرد أن تعزز سبل التواصل السياسي مع الفئات الساخطة لسد الثغرات الأمنية التي تمكّن المتمردين من تجاوز آثار خسائرهم وقدرتهم بالرغم من ذلك، وبفضل موارد ضئيلة، على مواصلة ترهيب السكان المحليين أو تجنيد العصابات الإجرامية لخدمة أهدافهم.

جيم – التحديات المؤسسية

١٠ – بالرغم من أن بعض المؤسسات داخل الفروع القضائية والتنفيذية والتشريعية للحكومة تواصل اكتساب القدرة والفعالية، فإن الخلافات الداخلية والفساد المؤسسي عوامل تهدد الجهود الرامية إلى تدعيم هذه المؤسسات وإضفاء طابع الشرعية عليها. هذا و لم تقدم لجنة مكافحة الفساد التي أنشأها الرئيس قرضاي نتائجها بعد وتواجه مستقبلا غامضا. وقد شجع الإحساس بالإفلات من العقاب المتولِّد عن ذلك ثقافة المحسوبية والاشتراك المباشر في أنشطة غير قانونية، من بينها الاتجار بالمخدرات، وخاصة داخل قوة الشرطة.

١١ – وأدت الضغوط المستمرة من المجتمع الدولي إلى إقالة بعض أبرز منتهكي حقوق الإنسان من مناصبهم في وزارة الداخلية، والاستعاضة عنهم بمزيد من الموظفين الفنيين. غير أن عدم التوافق بين الشركاء الدوليين المشاركين في إصلاح هذه الوزارة أسهم في الفشل بشكل ملحوظ في منع أو الحد من استخدام الصلات المحلية والرشاوى لتحديد المواعيد. وكان للتسامح مع الفساد تأثيرا مدمرا على الشرطة. وبما أن الاتصال الوحيد للعديد من المجتمعات المحلية بالحكومة الوطنية يتم من خلال الشرطة، فإن سوء تصرف الشرطة غالبا ما ينعكس في نظرة سلبية إلى الحكومة وإلى حد ما المجتمع الدولي الذي يدعمها.

١٢ – وقد جرّب مكتب المدعي العام استراتيجية استباقية لمكافحة الفساد من خلال إلقاء القبض على مسؤولين حكوميين متوسطي أو رفيعي المستوى، وكذلك البعض من المدعين العاملين معه، والتحقيق معهم ومحاكمتهم. إلا أن هذه الجهود تُحبط لأن الأشخاص المستهدفين غالبا ما يكونون قادرين على الدفاع عن أنفسهم من خلال علاقاتهم الشخصية مع شخصيات قوية. وعادة ما يتلقى مسؤولو الشرطة أو القضاء رشاوى لمنع الاعتقالات، واتخاذ الترتيبات للإفراج عن المحتجزين، أو إسقاط التهم عن المتهمين. ويبدو أن الأحكام، عند إصدارها، تكون مخفَّفة. و لم يُحرز علاوة على ذلك نجاح كبير في استرداد عائدات الجرائم المتصلة بالفساد أو مصادرتها.

١٣ – ومن بين التدابير الأخرى المتخذة لمكافحة الفساد إنشاء جهاز خدمة مدنية يتسم بالكفاءة المهنية ويحصل على أجور كافية. وتدعو خطة العمل من أجل السلام والمصالحة والعدل، التي اعتمدت كجزء من اتفاق أفغانستان، حكومة أفغانستان إلى إنشاء آلية وطنية للتعيينات تتسم بالوضوح والشفافية وتُعنى بجميع التعيينات في المناصب العليا. و لم يكن التقدم على هذه الجبهة بالقدر الكافي. أما الهيئة المعنية بالتعيينات في الوظائف العليا التي أُنشئت لهذا الغرض فلا تزال بدون نظام داخلي معتمد يكفل الشفافية والنزاهة. وبالإضافة إلى ذلك، لم توفر لها أماكن عمل وتعاني بصفة عامة من نقص الموارد وضعف الأداء.

١٤ - وفي ما يتعلق بالتعيينات في المستوى الأدنى، انتهت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية من وضع صيغة منقحة لإطار إصلاح الإدارة العامة وبرنامج تنفيذه. واستند هذا الجهد إلى نهج أكثر تنسيقا اتبعته الجهات المانحة. ووافق مجلس الوزراء، بعد الكثير من المداولات، على إصلاح لنظام دفع الأجور وتحديد الرتب، بحيث ستتراوح مرتبات موظفي الخدمة المدنية ما بين ٨٠ دولارا و ٦٥٠ دولارا شهريا. إلا أن التنفيذ سيتم بصفة تدريجية على مدى أربع سنوات، ومعنى ذلك أنه من غير المرجح أن يكون له أثر كبير على جهود الحد من الفساد في الأجل القريب.

١٥ - وأخيرا، أقر مجلس النواب (Wolesi Jirga) (المجلس الأدنى) في آب/أغسطس ٢٠٠٧ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتتولى وكالات الأمم المتحدة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة الفنية لوضع التشريعات والاستراتيجيات والقدرة على تنفيذ أحكام الاتفاقية.

ثالثا - التطورات السياسية الرئيسية

ألف - الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية والانتخابات

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الجمعية الوطنية من الموافقة على الميزانية الوطنية، بالإضافة إلى إقرار تشريعات مهمة تدعم اتفاق أفغانستان، بما في ذلك استعراض النظام الداخلي لمجلس النواب (Wolesi Jirga) واعتماده، وقانون المحامين وقانون الإعلام، التي هي جميعا في انتظار قيام مجلس الشيوخ (Meshrano Jirga) (المجلس الأعلى) باستعراضها. وفضلا عن ذلك، اضطلعت اللجان البرلمانية بمعالجة مسائل رئيسية تتعلق بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إصلاح جهاز الشرطة والوجود العسكري الدولي. وأفضى العمل المنسق الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومنظمات أخرى، مع مجلس النواب، إلى اعتماد قانون تقدمي نسبيا للإعلام يتم تقديمه إلى مجلس الشيوخ. بيد أن ما سيُدخل من تعديلات لاحقة في مجلس الشيوخ يهدد بمنح صلاحيات رقابة مفرطة لوزارة الثقافة والإعلام، بل إن هذه التعديلات أخذت تقوّض فعلا مبادئ حرية التعبير المكرسة في دستور أفغانستان.

١٧ - وقد شاب هذه الإنجازات ما حدث من ممارسات تصويت تبعث على الشك ووجود نزوع نحو الاستعراض السياسي. وتوترت العلاقة بين الفرعين التشريعي والتنفيذي بسبب عدد من القرارات البرلمانية، بما في ذلك محاولة إقالة وزيري الخارجية وشؤون اللاجئين.

١٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قام تحالف سياسي جديد، وهو الجبهة الوطنية لأفغانستان في كابول. وتتكون الجبهة من قادة حركة جهادي السابقين المرتبطين مع التحالف الشمالي/شوراي - نازار، وأعضاء سابقين في الحزب الشيوعي، وأعضاء حركة جونبيش، وأحد أفراد الأسرة المالكة. وقد انتُخب برهان الدين رباني، الرئيس السابق لأفغانستان، ورئيس حزب جماعة جهادي الإسلامي قائدا للجبهة لمدة ستة أشهر. ولم تقدم الجبهة نفسها رسميا باعتبارها حزب معارضة، ولكن قيادتها أعلنت أن الفصائل التي كانت خصوما في السابق قد اتحدت إلى حد كبير استجابة للأوضاع السياسية الراهنة ووجود شواغل متنامية بشأن المستقبل. وقد شعرت الجبهة أن ضعف الحكومة ووجود قدر كبير من ممارسات المحسوبية، والفساد الإداري، عوامل تساهم في التدني السريع لقدرات الدولة وشرعيتها. ومن بين أبرز الإصلاحات التي اقترحتها الجبهة إدخال تعديل دستوري يستبدل بالنظام الرئاسي الحالي نظاما برلمانيا.

١٩ - وستجري مناقشة حاسمة قادمة في الجمعية الوطنية حول مشروع قانون الانتخابات، وقانون مصاحب له، لإصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة. وتنتهي فترة الولاية الرئاسية، والولاية البرلمانية، ومدتها خمس سنوات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أوصى المجلس المشترك للتنسيق والرصد الحكومة والجمعية الوطنية بضمان قيام الجمعية الوطنية دونما إبطاء باعتماد قانون انتخابات يتيح إجراء انتخابات تُراعى فيها فعالية التكلفة، وتتم في ظروف مأمونة، على النحو الذي دعا إليه اتفاق أفغانستان. ويجري النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي واللجنة؛ ونظرا لأهمية هذه القوانين لأعضاء البرلمان، فإنها قد تخضع لمناقشات ساخنة. وفي غضون ذلك، سيتم تقديم توصيات من خلال مشروع رائد لسجل مدني/سجل الناخبين، يقوم بتنفيذه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع اللجنة، بشأن كيفية إعداد سجل بالناخبين ووثائق الهوية في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات المقبلة. وينطوي المستقبل على تحديات ضخمة. ومنذ إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥، لم تحظ اللجنة سوى بدعم بالغ المحدودية، ويعود ذلك جزئيا إلى العجز المالي المترتب على الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي ثبط المانحين عن المساهمة في المشاريع الانتخابية. وتحتاج اللجنة إلى قدر أكبر من الاهتمام والموارد إذا ما أريد لها أن تقوم بدور ذي مغزى في تنظيم الانتخابات القادمة. وفي ضوء الوقت اللازم في الماضي لتنظيم تسجيل الناخبين والانتخابات في أفغانستان فإن تقديم هذا الدعم أصبح الآن مسألة ذات أهمية عاجلة.

باء – التطورات على مستوى المقاطعات

٢٠ – حكومات المقاطعات هي المفاصل الرئيسية التي يتم من خلالها بسط سلطة الحكومة المركزية عبر الأراضي الوطنية. وتتسم العلاقات بين الحكومة المركزية والمقاطعات بالتوتر، إذ أن مسؤولي المقاطعات يشعرون غالبا بأن الحكومة المركزية تهملهم بل وتقوض جهودهم. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٧، شُرع في مجموعة من المشاورات دون الوطنية في كل مقاطعة بهدف ضمان إفادة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية من أولويات المقاطعات. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تمكن فيها ممثلو الحكومة والمجتمعات المحلية على مستوى المقاطعات من تبادل وجهات النظر مع مسؤولي الحكومة المركزية، على المستوى الوزاري، لعرض أولوياتهم الإنمائية. وقامت بعثة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور رئيسي في الجوانب اللوجستية لهذه المشاورات، وفي تنسيق مساهمات وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية. وعملت المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات التابعة للبعثة أيضا على تعزيز مشاركة المرأة والأقليات الذين كانوا بصفة عامة ممثلين تمثيلا جيدا. وقامت مجالس المقاطعات بدور بارز، إذ انبرى أعضاؤها من النساء للتعبير عن آرائهن، متزعمات بذلك مشاركة المرأة، كما قمن بمناقشة المسائل الحساسة، مثل أداء الشرطة والفساد.

٢١ – وفي الوقت الذي مثلت فيه هذه المشاورات جهدا جيد التخطيط وجيد التنفيذ يهدف إلى ربط المركز بالمقاطعات، فإن تواصل اعتماد الحكومة المركزية على العوامل العرقية والقبلية، وليس على اعتبارات الجدارة، في تعيين مديري المقاطعات، كان له تأثير سيء بشكل كبير على التنمية الإقليمية. وغالبا ما يتمكن الأفراد الذين يرتبطون بشخصيات بارزة في إدارة الرئيس من تحديد التعيينات، ممكّنين بذلك لشبكات عرقية أو قبلية منتقاة في المقاطعات التي ينتمون إليها. وقد ولّدت هذه الممارسة الاستياء تجاه الحكومة المركزية من جانب الفئات المستبعدة، في حين أعاق تعيين الأعيان من القبائل، عِوضا عن العناصر الإدارية ذات الكفاءة، تطوير الحكم الرشيد.

٢٢ – وتباين دور مجالس المقاطعات من مقاطعة إلى أخرى. وتعود أوجه الضعف بصورة رئيسية إلى عدم توفر القدرات لدى هذه المجالس، وعدم وضوح الرؤية لديها بشأن أدوارها في علاقتها بتلك المخصصة للحكومة المركزية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُدل قانون مجالس المقاطعات لكي تُمنح تلك المجالس صلاحية القيام بمهام الرصد، بالإضافة إلى المهام الاستشارية، ولكن هذا التمييز يظل غير واضح على صعيد الممارسة. ووفقا للدستور، ينبغي أن تُعقد انتخابات مجالس المقاطعات أيضا في عام ٢٠٠٩؛ ولكي تصبح الانتخابات ذات معنى، يتعين مع ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مؤسسات الحكم على مستوى المقاطعات.

٢٣ - وتتصل التحديات التي تقف في وجه التنمية، لا سيما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية، اتصالا وثيقا بتزايد انعدام الأمن. ونظرا لأن فرادى الدول تحدد طابع أفرقة الإعمار بالمقاطعات، والتباين في المبالغ المخصصة لها، فإن أنشطة هذه الأفرقة لا تتواءم دوما مع النقاط المرجعية والآجال الزمنية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. ومكّن الحضور الميداني المتزايد بعثة الأمم المتحدة من المشاركة في جهود هذه الأفرقة الرامية إلى معالجة أوجه عدم الاتساق المشار إليها، وضمان التمكن من تحقيق جميع الأفرقة لفهم ونهج مشتركين للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، بالتعاون مع حكومة أفغانستان.

٢٤ - وأفضى إخفاق الأطراف الفاعلة في المجال الإنمائي في ضمان حصول المقاطعات الهادئة في الشمال والغرب على فوائد ملموسة من السلام إلى التأثير على خط التصدع الكامن بين الشمال والجنوب داخل أفغانستان. وأدى إلى تفاقم هذا الوضع بشكل أكبر وجود تصور بأن المقاطعات التي يُزرع فيها الخشخاش، والواقعة بصفة رئيسية في الجنوب والشرق، وتكافأ في الواقع بتخصيص حصة غير متناسبة لها من المساعدة الإنمائية. ولتبديد هذا التصور، يتواصل تخصيص الموارد لصندوق مبادرة ذوي الأداء الجيد (٢٢,٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، لمكافأة كل مقاطعة لا تزرع الخشخاش بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للمساعدة الإنمائية.

٢٥ - وتتواصل مشاركة جميع المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أنشطة التوعية والوساطة ومنع نشوب الصراعات مع الفصائل العرقية والسياسية. وتواصل البعثة أيضا تسهيل الحوار بين السلطات المركزية وتلك المجموعات الأكثر إقصاء في علاقتها مع الحكومة. ولوحظت هذه الجهود بصفة خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية حيث تواصل البعثة، على الرغم من الظروف الأمنية المتدهورة، مساعدة جهود الحكومة لتحقيق اتصال أوثق بين القبائل المستبعدة وبين الحكومة المركزية.

جيم - البيئة الإقليمية

٢٦ - خفّت حدة التوترات في العلاقة ذات الأهمية الحاسمة بين أفغانستان وباكستان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعود هذا الانخفاض في حدة التوترات جزئيا إلى تزايد الإدراك بأن التحدي الذي يمثله الإرهاب هو تهديد مشترك يتطلب استجابات مشتركة، ونظرا لأنه لا يمكن لأي من البلدين تحمل تبعات فقدان السيطرة على مناطقه الحدودية. وإثر اختتام مؤتمر القمة في أنقره الذي استضافه رئيس تركيا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، وقّع الرئيسان قرضاي ومشرف على إعلان أكدا فيه مجددا التزامهما بالعمل معا بشأن طائفة من

المواضيع، وتشكيل فريق عامل مشترك لرصد التقدم المحرز بشأن عدد من المسائل من بينها تسهيل إعادة التوطين المنظم للاجئين الأفغان من باكستان.

٢٧ - ومثّل الإعلان المشترك الصادر عن اجتماع مجلس السلام الأفغاني الباكستاني (Peace Jirga) المعقود في آب/أغسطس في كابول تدبيرا مهما لبناء الثقة بين البلدين والمجتمعات المحلية على جانبي الحدود. وحدد الجانبان ضرورة المعالجة المشتركة لطائفة واسعة من المشاكل المشتركة، بدءا بالإرهاب. واعترف الرئيس مشرّف بالدعم المقدم لناشطي طالبان داخل أفغانستان عبر أجزاء من المناطق الحدودية لباكستان. وركز المشاركون في المجلس على ضرورة عزل العناصر الأجنبية حتى يتسنى لكلا البلدين جعل الاستقرار الإقليمي وتحسين الرخاء قضية مشتركة لهما من خلال تنمية طرق التجارة. وسيُعهد بمسؤولية تنفيذ ورصد الالتزامات الواردة في الإعلان إلى لجنة مجلس السلام الدائم ذات الخمسين عضوا التي ستجتمع مرة كل شهرين. ومن المتوقع أن ينعقد المجلس المشترك المقبل، في إسلام أباد، عقب إجراء الانتخابات في باكستان.

٢٨ - وفي ١٤ آب/أغسطس، إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى كابول، وقّعت أفغانستان وإيران اتفاقا عاما بشأن التعاون الثنائي وبناء القدرات للوزارات الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومتان في مناقشة وضع آلية لإصدار تأشيرات العمل للأفغان في جمهورية إيران الإسلامية، وهي قضية أدت إلى توتير العلاقات بين البلدين إثر ترحيل عمال أفغان في الآونة الأخيرة من جمهورية إيران الإسلامية.

٢٩ - وانضمت أفغانستان رسميا إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في مؤتمر قمتها الرابع عشر المعقود في نيودلهي، يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في ١٦ آب/أغسطس في بشكك، أعرب جميع المشاركين (الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، والصين، وقيرغيزستان، وكازاخستان) عن تأييدهم القوي لأفغانستان، وركزوا على تحديد التدابير العملية لتنفيذ البرامج الدولية الهادفة إلى دعم اقتصاد البلد (وأعلنت الصين عن تخصيصها لمبلغ ٨٠ مليون يوان إضافي للمساعدة الإنمائية)، وضبط أوضاع الأمن والاتجار بالمخدرات.

رابعا – قطاع الأمن وسيادة القانون

ألف – قوات الأمن الأفغانية

الجيش الوطني الأفغاني

٣٠ – يبلغ قوام الجيش الوطني الأفغاني الحالي قرابة ٣٦٠ ٤٠ جنديا، زهاء ٠٠٠ ٢٢ فرد منهم على استعداد دائم للقيام بمهام قتالية. ويدعو اتفاق أفغانستان إلى الوصول إلى القوام المستهدف وقدره ٠٠٠ ٧٠ جندي بحلول عام ٢٠١٠. وقد ساهمت الإجازات الرسمية، والتدريب ودورة الانتشار بالإضافة إلى زيادة الرواتب في تحسين بقاء القوات المدرّبة، رغم أن ضغط الالتزام المستمر بوتيرة مكثفة من العمليات لا يزال يسهم في الفرار من الخدمة. وقد أدت زيادة التدريب والإشراف إلى تحسين قدرة الجيش على التخطيط والقيام بعمليات مشتركة مع قوات التحالف وقوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لحلف شمال الأطلسي. وتشير المشاركة المنتظمة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومديرية الأمن الوطنية في اجتماعات التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية، إلى نضوج هيكل الأمن الوطني.

الشرطة الوطنية الأفغانية

٣١ – لم يبلغ تطوير الشرطة الوطنية الأفغانية ما بلغه الجيش من تطوير؛ واتخذت مؤخرا تدابير إضافية لتحسين أدائها. وفي ١ أيار/مايو، قرر المجلس المشترك للتنسيق والرصد زيادة القوام المستهدف للشرطة إلى ٠٠٠ ٨٢ فرد. وتضم هذه القوة الجديدة المأذون بها ٠٠٠ ١٨ فرد من شرطة الحدود الأفغانية، و ٩٩٥ ٤ فردا من الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني، و ٢٧١ ١١ فردا من الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة (A/61/799-S/2007/152، الفقرة ٢٧). فأبرزت مرونة التمرد الحاجة إلى وجود قوة شرطة تضم عنصر درك قادر على فرض النظام ويكمّل قوة الشرطة المدنية التي تفرض القانون وتتعقب الجرائم.

٣٢ – وتمثلت المبادرة الهامة الأخرى لتسريع الجهود الرامية إلى إنشاء قوة شرطة قابلة للبقاء في بدء عمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان في ١٧ حزيران/يونيه. ويشارك في البعثة ٢١ بلدا إجمالا، بما فيها بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي، وكندا وكرواتيا والنرويج وتركيا. وكما ذُكر آنفا، لا يزال يكتنف أداء الشرطة مشاكل خطيرة، تشمل تورط العديد من أفرادها في بيع تفويضات وأشكال أخرى من الفساد، بما فيها المشاركة المباشرة في الاتجار بالمخدرات. وعلى أرض الواقع، لم يتم غرس روح احترام السلطة وقواعد الانضباط الأولية، وغالبا ما تبث أعمال الشرطة داخل المجتمعات المحلية الخوف بين السكان أكثر مما تبثه من الثقة. وفي المناطق المتأثرة بأعمال التمرد، لم تتمكن الشرطة بالتالي من كفالة الأمن حتى في المناطق التي طهرت من المقاتلين عقب العمليات

العسكرية. ويجب الإقرار تماما بالصلة الهامة التي تربط بين الفساد المؤسسي في الوزارة وعدم القدرة على جني المكاسب الكاملة من إجراءات مكافحة التمرد ومعالجتها.

باء – القوات الدولية والتنسيق المدني/العسكري القوات الدولية

٣٣ – ازداد عدد قوات منظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية من ٥٠٠ ١٨ فرد في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٥٠٠ ٣٩ فرد حاليا من ٣٧ بلدا. ويصل عدد قوات تحالف عملية الحرية الدائمة بقيادة الولايات المتحدة، والقيادة الاستراتيجية الانتقالية الموحدة – أفغانستان ويقترب عددها الآن من ٠٠٠ ١٠ فرد. وفي الأشهر الستة الماضية، تحول تركيز جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية من الجنوب إلى الشرق، وذلك ردا على عمليات التسلل وبغية تحسين الأمن عموما. إلا أن الحفاظ على التأثير الأمني الذي أحدثته هذه العمليات يتوقف على قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية على نحو خاص، التي هي حاليا قاصرة من حيث العدد والكفاءة المهنية.

٣٤ – وأدت قيادة الولايات المتحدة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى تحسين التنسيق بين عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعملية الحرية الدائمة. إلا أن الأخطار الكامنة في وجود قوتين تعملان في ساحة المعركة ذاتها، ولكن بولايتين مختلفتين، يتطلب تنسيقا استباقيا أكثر لكفالة نجاح مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

التنسيق المدني العسكري

٣٥ – يعد فريق العمل المعني بالسياسات المنتدى الرئيسي للتنسيق المدني/العسكري على المستوى الوطني (A/61/799-S/2007/152، الفقرة ٩). وقد أصبح الفريق أداة قيّمة للتنسيق بين القوات الأفغانية والقوات العسكرية الدولية على المستوى التكتيكي. وعلى الرغم من التحسينات في هذا المجال (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه)، إلا أن محدودية نطاق المشاركة الأفغانية في التخطيط الاستراتيجي لعملية الحرية الدائمة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية يمنع نقل التوجيه السياسي القيّم من الدولة المضيفة.

٣٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت بعثة الأمم المتحدة من الحوار الرفيع المستوى الدائر على القيادة العليا والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، مما أرسى أساس نهج سياسي – عسكري متكامل داخل أفغانستان. واستكمالا لذلك، شاركت بعثة الأمم المتحدة في الأفرقة العاملة المدنية – العسكرية، وفي مؤتمرات منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي التدريب الذي تجريه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وفي فريق إعادة إعمار المقاطعات، وفي حلقات العمل التي تجري في أفغانستان وخارجها. وأدت زيادة التوعية بدور البعثة في صفوف الأفراد

العسكريين القادمين إلى أن يطلب فريق إعادة إعمار المقاطعات الحصول على توجيه سياسي، وخبرة إنسانية وتنسيق المساعدات من المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة.

جيم – سيادة القانون

٣٧ – لا تزال المحكمة العليا ووزارة العدل ومكتب النائب العام يعانون من عجز هائل في الموارد (البشرية والمالية) والبنية التحتية. واستهداف موظفين عاملين في مجال العدالة، الذي تجلى مؤخرا بقتل أربعة قضاة عمدا في غزني في آب/أغسطس، يجعل من الصعب تعيين موظفين في مجال العدالة ونشرهم وبقائهم في المناطق التي توجد فيها حاجة ماسة إليهم. ويشجع تدني الرواتب (في المتوسط ٦٠ دولارا أمريكيا شهريا للمدعين العامين، و ١٠٠ دولار شهريا للقضاة) على الفساد، مما يقوض ثقة الجمهور بالنظام القضائي. ويجب كذلك معالجة المسائل غير الشفافة في عمليات التعيين والترقي الوظيفي، بالإضافة إلى عدم وجود آليات فعالة للمساءلة والانضباط لإنفاذ قواعد السلوك الأخلاقية.

٣٨ – وإدراكا للحاجة إلى معالجة هذه المشاكل، عُقد مؤتمر عن سيادة القانون في أفغانستان في روما يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والذي حضرته مع الرئيس قرضاي. وقد شاركت في استضافة المؤتمر حكومة إيطاليا وحكومة أفغانستان والأمم المتحدة، وضم مندوبين رفيعي المستوى من ٢٤ بلدا. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وضع برنامج للعدالة الوطنية وإعداد استراتيجية قطاعية يقودها نظام رصد وتقييم أفغاني بإشراف المجلس المشترك للتنسيق والرصد. والتزمت الجهات المانحة أيضا في إنشاء آلية للتنسيق على مستوى الأقاليم وخصصت ما مجموعه ٣٦٠ مليون دولار لإصلاح قطاع العدالة وسيادة القانون على مدى خمس سنوات. وفي أعقاب مؤتمر روما، ستقدم خطة تنفيذية مشتركة بين الجهات المانحة والحكومة في كابُل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

دال – مكافحة المخدرات

٣٩ – ورد في الدراسة الاستقصائية السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن أفغانستان الصادرة في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٧، أن هناك زيادة في زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ١٧ في المائة وإمكانية زيادة إنتاج الأفيون بنسبة ٣٤ في المائة. ومن الواضح أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لم يكن مرضيا، وخاصة في المناطق الجنوبية الغربية والمناطق الجنوبية، ولا سيما في هلمند، وفي إقليم نانغارهار الشرقي، الذي شهد أعلى الزيادات.

٤٠ - وتشكل الزيادة غير المسبوقة في إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٧ تهديدا خطيرا لإعادة الإعمار وبناء الدولة في أفغانستان. وثمة حاجة إلى استراتيجية ذات شقين. وينبغي مكافأة سكان الأقاليم الذين تخلوا، أو الذين على وشك أن يتخلوا عن زراعة الأفيون، بتعزيز المساعدة الإنمائية. ومن الناحية الأخرى، يجب مواجهة الأقاليم التي تتوسع فيها زراعة محصول الأفيون بعواقب انتهاك القوانين الوطنية وتوليد الموارد اللازمة من أجل المتمردين. وينبغي للمجتمع الدولي، اعتمادا على خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن يدعم الجهود التي تقودها أفغانستان الرامية إلى الحد من مشكلة المخدرات من خلال تنمية الريف، وتعزيز سيادة القانون وتحقيق معايير عالية من الحكم.

٤١ - وأدى التوسع في زراعة الخشخاش وإنتاج الهيروين في أفغانستان إلى التشجيع على إقامة تحالفات تقوم على المصلحة بين منتجي المخدرات والمتمردين. وبعد موسم الحصاد من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ومقابل نسبة مئوية من الأرباح، يوفر المتمردون الأمن للمهربين، في حين يعقد المسؤولون الحكوميون، بمن فيهم الشرطة، اتفاقات ضمنية بعدم التدخل مما يسمح بحرية حركة المواد الكيميائية والسلائف والهيروين عبر حدود أفغانستان. وفي اتفاق ثلاثي وقّعته أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، التزمت هذه البلدان بالقيام بعدد أكبر من الدوريات الحدودية المشتركة وزيادة تبادل المعلومات. إلا أن القوة المالية لتجار المخدرات، سواء في أفغانستان أو في الدول المجاورة التي يتم التهريب عن طريقها، تمكنهم حتى الآن من إحباط بفعالية الجهود الحكومية الدولية للقضاء على التجارة غير المشروعة أو وقفها.

هاء - حل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٤٢ - اتضح تجدد الزخم وراء مشروع حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في التقدم الذي حققته مبادرة المقاطعات لنزع السلاح، والتي أدت إلى جمع ٧٩٨ قطعة سلاح منذ إطلاقها في ١٩ نيسان/أبريل. ويجري إصدار عروض لمشاريع إنمائية للمكافأة على الامتثال. إلا أنه لوحظ وجود مقاومة في الشمال الشرقي، والشمال والغربي، حيث تفيد تقارير لم يتم التحقق منها بتزايد قيام قادة بتوزيع أسلحة في الأشهر الأخيرة، كما ورد سابقا (A/61/799-S/2007/152، الفقرة ٢٣). وتشير بعض التقارير إلى أن استمرار قدرة طالبان كحركة عسكرية جعلت القادة يتمسكون بأسلحتهم في حالة هزيمة الحكومة على يد حركة طالبان ومحاولة الجماعة المتطرفة أن تفرض نفسها مرة أخرى على البلد بأسره.

٤٣ - وعُقد مؤتمر معني بحل الجماعات المسلحة غير الشرعية في طوكيو في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، واشتركت في رئاسته اليابان وأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واتفق المشاركون على ضرورة توفير الأفراد والبنية التحتية والمعدات وكذلك الميزانية التي تمكّن وحدة حل الجماعات المسلحة غير الشرعية التي أنشأتها مؤخرا وزارة الداخلية من العمل بطريقة مستدامة ومستقلة. وركّز المؤتمر على ضرورة التنسيق بين حل الجماعات وإصلاح الشرطة، ومكافحة المخدرات، وإلغاء تسجيل الأحزاب السياسية المرتبطة بالجماعات المسلحة غير الشرعية، وتنحية البرلمانيين الذين يحتفظون بفصائل أو بجماعات مسلحة.

خامسا – حقوق الإنسان

ألف – حقوق الإنسان ونوع الجنس

حقوق الإنسان

٤٤ – لقد كان للظروف الأمنية المتفاقمة ولغياب سيادة القانون بشكل متسق المشار إليهما أعلاه أثر سلبي على التمتع بحقوق الإنسان في أفغانستان، وبخاصة الحق في الحياة والأمن، وحرية الحركة، وإمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة، وتوفير إمكانية كسب المعيشة للمجتمعات المحلية.

٤٥ – وتأكدت، من خلال رصد البعثة للنظام القانوني، المشاكل القائمة في القضاء، وهو ما ورد ذكره أيضا أعلاه. ولاحظت البعثة على وجه الخصوص نقص عدد الموظفين بصورة مزمنة في سلك القضاء والفساد والتعسف في استعمال السلطة، مما يؤدي إلى انتهاكات لأصول المحاكمات. ولا تزال البعثة واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تتلقيان شكاوى تتصل بالاحتجاز غير القانوني والتعسفي وتتحققان منها، حيث يتم الإخلال بمواعيد الحبس الاحتياطي ولا يزود التشبه بهم بمحامين للدفاع عنهم، ويتم اللجوء لسوء المعاملة والتعذيب لانتزاع الاعترافات. ويتاح لعدد محدود جدا ممن تنتهك حقوقهم إمكانية الاستفادة من آليات الانتصاف؛ وهذا يصدق بشكل غير متناسب على النساء. وعلاوة على ذلك، لا تزال البعثة تتلقى تقارير عن الإنكار التعسفي للعدالة في المنازعات بشأن الإسكان والأراضي وحقوق الملكية.

٤٦ – وهناك مؤشرات واضحة على أن حرية التعبير معرضة للخطر، حيث ترد باستمرار تقارير عن حالات للاعتقال التعسفي وعن احتجاز صحفيين وتخويفهم. وتفتقر اللجنة المعنية بشكاوى وسائط الإعلام، التي تعمل تحت إشراف وزارة الإعلام والثقافة، إلى الاستقلال، كما أنها عرضة للتدخل السياسي. ويبدو أن هناك إحساسا عاما، حتى في أوساط

بعض المفوضين، بأن هناك ما يبرر الرقابة في الظروف الراهنة التي تتسم بالصراع وانعدام الاستقرار.

٤٧ - وكان التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للسلام والمصالحة والعدالة، التي اعتمدتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والتي من المقرر إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، تقدما محدودا للغاية. ويكاد ينعدم الدعم السياسي المقدم للعدالة الانتقالية في أفغانستان. والمثال على ذلك اعتماد قانون للعفو في آذار/مارس ٢٠٠٧ يقوض خطة العمل على نحو خطير. لكن هناك مؤشرات على أن بعض مجموعات المجتمع المدني بدأت تنظم صفوفها حول قضية العدالة الانتقالية. وكان اكتشاف المقابر الجماعية مؤخرا في ضواحي كابول بمثابة شاهد صارخ على مدى التجاوزات التي حدثت فيما مضى. واستقدمت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خبراء في الطب الشرعي من منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان غير الحكومية بغرض إجراء عملية تقييم. وفيما يتصل بذلك، تمت تعبئة أسر الضحايا ودعت إلى تحقيق العدالة فيما يتصل بالمفقودين والقتلى. ويرى عدد كبير من الأفغان أنه لم يحن الوقت بعد لمساءلة كاملة عن الانتهاكات السابقة؛ لكن من الواضح أيضا أنه يتعذر إرجاء المسألة إلى ما لا نهاية. فهذه مسألة سيتعين على المجتمع المدني الأفغاني أن يضطلع بدور ريادي فيها. ولا تزال البعثة تعمل فقط إلى جانب اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، بل إلى جانب جماعات حقوق الإنسان في المجتمع المدني أيضا، التي تضطلع ببناء القدرات والاضطلاع بأنشطة التدريب.

المنظور الجنساني

٤٨ - لا يزال تعزيز مشاركة المرأة وإسهاماتها في السلام وإعادة الإعمار الوطني يشكلان تحديا، وإن لوحظ تحقيق بعض المكاسب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال الوزارات والهيئات الحكومية المعنية تتابع تنفيذ المقاييس الجنسانية في اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وقد أُبلغ عن تحقيق بعض الإنجازات، ولا سيما في مجالات الاستفادة من الرعاية الصحية والتمويل البالغ الصغر والتعليم.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتعليم، أُحرز تقدم في تحسين مهارات المعلمين. وتعمل اليونيسيف على تقديم الدعم لإعادة بناء المدارس ومرافق التعليم بأفغانستان. وقد أكمل ما يزيد على ٩ ٠٠٠ من المعلمات دورة تدريب المعلمين في مقاطعات هيرات وجاوزجان وسامنغان وباداخشان وتاخار وباغلان وغازني. وشرعت ٢٢٥ من المعلمات كذلك في التدريب في هيرات، بينما يجري حاليا تدريب ما يناهز ٥ ٠٠٠ من المعلمات في مقاطعتي فرح وبلخ. غير أنه جدير بالذكر أيضا أنه نظرا للعدد غير الكافي من المدارس الرسمية والمعلمين المؤهلين،

ولا سيما المعلِّمات، لا يشمل نظام المدارس الرسمية ما يقارب مليوني طفل، منهم ١,٣ مليون من البنات. وثمة العديد من التقارير الواردة بشأن الهجمات التي تشن على المدارس والتهديدات التي توجه إلى المعلِّمين والطلبة، وهي تهدد بتقويض الجهود التعليمية والمكاسب التي تحققت حتى الآن.

٥٠ - وعملا بالمقاييس التي حددها الاتفاق والاستراتيجية، انتهت الحكومة من وضع خطة العمل الوطنية للنساء الأفغانيات وعرضتها على الرئيس قرضاي الذي يتوقع أن يقدمها إلى مجلس وزرائه بغرض اعتمادها وتنفيذها. وخطة العمل هي ثمرة مشاورات مكثفة مع مختلف القطاعات، اشتملت على حلقات عمل للتشاور في خمس مناطق اشترك فيها ٣٧٥ ممثلا عن الحكومة والمجتمع المدني من ٢٦ مقاطعة. وقام بإدارة المشاورات وزارة شؤون المرأة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتحالفات المجتمع المدني.

٥١ - وما فتئ تعزيز قدرة الوزارات على تنفيذ خطة العمل يشكل تحديا كبيرا. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرة الوزارة على قيادة تنفيذ خطة العمل وتنسيقها ورصدها. ويتمثل أحد النجاحات التي أحرزت في الآونة الأخيرة في الشراكة التي أقامتها الوزارة مع لجنة الخدمة المدنية لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في الخدمة المدنية، بمساعدة تقنية مقدمة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٥٢ - إلا أن العنف ضد المرأة والممارسات التقليدية التمييزية لا تزال تتسبب في انتهاك حقوق المرأة. فقد زاد العدد الإجمالي للتقارير الواردة عن العنف المرتكب ضد النساء في أنحاء البلاد. ويشمل ذلك حالات الانتحار حرقا في الغرب والجنوب، والعنف المرتبط بزواج الأطفال والزواج القسري. ويتزايد أيضا عدد التقارير عن حالات القتل المرتبط بالشرف، ولا يزال فشل السلطات في التحقيق في هذه القضايا ومحاكمة المتهمين فيها مثار قلق شديد.

٥٣ - ولا تزال أهداف المساواة بين الجنسين التي وضعتها الحكومة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية أبعد ما يكون عن أن تتحقق بالكامل نظرا لغياب الاستفادة الكافية من مرافق التعليم، وتفشي العنف ضد المرأة، وحوادث قتل الصحفيين، واستهداف الناشطات والمعلمات والطالبات والمسؤولات الحكوميات، وضعف الالتزام السياسي بالنهوض بقضايا المرأة.

باء – حماية المدنيين

٥٤ – لقد أدت عمليات القتال من جانب كل من القوات الموالية للحكومة والقوات المناهضة لها إلى قتل وإصابة عدد كبير من غير المقاتلين، ولا يزال تواتر هذه الحوادث في تزايد. وفي ضوء هذه الخلفية بدأت بعثة الأمم المتحدة في رصد وضع المدنيين في الصراعات المسلحة عن كثب. وسجلت البعثة أكثر من ١ ٠٠٠ حالة وفاة مدنيين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس. غير أنه في العديد من الحالات، تجعل الظروف الأمنية التي تحد من إمكانية وصول البعثة إلى مناطق القتال، والحساسية السياسية للمسألة، من الصعب جمع ما يكفي من المعلومات لتقديم تقرير شامل عن الحوادث.

٥٥ – وأدت الدعوة المكثفة المتعلقة بأهمية الجهود المستقلة للتحقق من الحوادث التي تنطوي على خسائر في أرواح المدنيين إلى دعم متزايد لإعداد تقارير مستقلة. وكانت هناك ردة فعل من قيادات القوات العسكرية الدولية، سواء عن طريق دعم الهياكل لتيسير تبادل المعلومات مع البعثة أو بالإعلان عن التدابير التي ستتخذ للحد من إمكانية وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، أو بإجراء عمليات استعراض لاحقة لاتخاذ الإجراءات بالتعاون مع حكومة أفغانستان في الحالات التي قد يكون سقط فيها ضحايا في صفوف المدنيين. وكان العديد من هذه التطورات الإيجابية جليا أثناء حلقة عمل نُظِّمت في آب/أغسطس بقيادة البعثة واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن حماية المدنيين، بدعم من مكتب منسق الشؤون الإنسانية. وخلال حلقة العمل، جرى استعراض أكثر التحديات إلحاحا فيما يتعلق بالحماية سعيا إلى إرساء أسس وضع إطار حماية تعاوني من أجل أفغانستان.

سادسا – الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، والمجلس المشترك للتنسيق والرصد، والتنمية الاقتصادية

ألف – الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية

٥٦ – تطور المجلس المشترك للتنسيق والرصد المعني باتفاق أفغانستان، وتشارك في رئاسته حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ليصبح آلية تنسيق أولية بين الأوساط المانحة والحكومة في إحراز تقدم بشأن المجالات الرئيسية، وخاصة بشأن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفي حين عُرضت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المؤقتة في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولا يزال يُسترشد بها في البرمجة في القطاعات الإنمائية الأساسية، يجري وضع اللمسات النهائية على الصيغة الكاملة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية لإصدارها وتنفيذها في منتصف عام ٢٠٠٨. وسوف

تحدد الصيغة الكاملة للاستراتيجية كيف ستحقق أهداف الاتفاق من خلال مجموعة من مشاريع وبرامج محددة تُقدر تكاليفها وتوضع أولويات لها وترصد لها ميزانية. وكما ذُكر آنفا، جرت مشاورات على المستوى دون الوطني في جميع المقاطعات لكفالة أن تعكس البرامج في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المتطلبات الحقيقية على مستوى المقاطعات وعلى مستوى المناطق.

٥٧ - وفي الاجتماع الخامس للمجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في ١ أيار/مايو، اتخذ أعضاء المجلس قرارات هامة، مثل الالتزامات بفعالية المعونة والزيادة المؤقتة للحد الأقصى لقوة الشرطة من ٠٠٠ ٦٢ إلى ٠٠٠ ٨٢. وقد ازدادت مشاركة الأوساط الدولية، وخاصة في القطاع الأمني، حيث تبذل حاليا جهود لمواءمة تخطيط الحملات التي تضطلع بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وقد ثبتت فعالية النسق الخاص بالمجلس: يكفل وجود عدد من الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى أن تعالج القضايا ذات الأولوية مثل الانتخابات واللاجئين والفساد بشكل مشترك وبطريقة مناسبة من حيث التوقيت. بيد أنه، في حين دعا بعض أعضاء الأوساط الدولية إلى أن يعالج المجلس المشترك جدول أعمال أوسع نطاقا وأن يصبح بدرجة أكبر قائما بحل المشاكل، فإن المشاركة الوزارية الأفغانية في العملية لا تزال متفاوتة.

باء - التنمية الاقتصادية

٥٨ - لا يزال الاقتصاد الأفغاني يعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات المعونات الدولية؛ ويعاني هذا الاقتصاد أيضا من تشويه كبير بسبب تدفقات الدخول الكبيرة من التجارة غير المشروعة بالمخدرات. وبالرغم من ذلك، كانت التطورات الاقتصادية في القطاع الرسمي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مواتية بصفة عامة، رغم أن التقديرات الأولية تبين انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي من نسبة ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى نسبة ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد بقي معدل التضخم وسعر الصرف مستقرين بوجه عام.

٥٩ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، اتفق صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي على أن أفغانستان قد اتخذت الخطوات الضرورية لبلوغ ''مرحلة اتخاذ القرار'' في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك، فإنها الآن مؤهلة لتحظى بتخفيف مؤقت لعبء الديون في إطار هذه المبادرة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، ألغى الاتحاد الروسي نسبة ٩٠ في المائة من دين يبلغ ١١,١٣ بليون دولار يرجع إلى العهد السوفياتي، مما يفسح الطريق أيضا أمام الاتحاد الروسي لتقديم مساعدة اقتصادية إلى أفغانستان.

٦٠ - وتتواصل الجهود المبذولة من الحكومة والمجتمع الدولي على السواء لبناء أفغانستان أكثر ازدهارا من خلال تنمية القطاع الخاص. وهذه الجهود يوضحها مؤتمر تهيئة البيئة المواتية الذي نظمته شبكة أغاخان الإنمائية يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، وفيه اتفق المسؤولون في الحكومة الأفغانية وشخصيات من القطاع الخاص وقيادات من المجتمع المدني وممثلون للأوساط المانحة على سلسلة إجراءات تهدف إلى خلق مناخ موائم للقطاع الخاص المكافح في البلد.

سابعا - الحالة الإنسانية والأمن البشري

ألف - الحالة الإنسانية

٦١ - أصبح وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديا متزايدا، مع وجود ٧٨ مقاطعة محلية مصنفة من الأمم المتحدة كمناطق معرضة للخطر البالغ، وبالتالي يتعذر وصول وكالات الأمم المتحدة إليها. وقد أصبح تقديم المساعدات الإنسانية أيضا يتسم بدرجة متزايدة من الخطورة. وتعرض برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المنفذون للعديد من الهجمات على قوافل الأغذية، وفي الوقت نفسه يوجد للعديد من المنظمات غير الحكومية وبصورة متزايدة تلك التي تضطلع بالمهام الحيوية والخطيرة لإزالة الألغام موظفون وطنيون ودوليون تعرضوا لهجمات أو قُتلوا وهم في طريقهم لأداء مهام. وتطلب تشريد السكان في الجنوب بسبب انعدام الأمن تقديم المساعدات الإنسانية في شكل أغذية وأصناف غير غذائية من وكالات الأمم المتحدة إلى ٠٠٠ ٤ أسرة على الأقل.

٦٢ - وعلى جانب أكثر إيجابية، تعمل الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، مدعومة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تحسين قدرتها على الاستجابة في مجال المساعدات الإنسانية. وبالتحديد، ساعد استخدام الأصول الجوية الحكومية في تقديم المساعدات في مجال الإنقاذ والنقل إلى السكان الذين كانوا في مسيس الحاجة إليها عقب حدوث الفيضان في مقاطعة باروان.

٦٣ - وقد أُحرز أيضا تقدم حميد في تقديم الرعاية الصحية. فبعد حملة القضاء على شلل الأطفال في السنة الماضية، لم تقع سوى تسع حالات إصابة مؤكدة بشلل الأطفال في أفغانستان في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٧، بالمقارنة بوقوع ١٩ حالة إصابة في نفس الفترة من عام ٢٠٠٦. وتقع سبع حالات إصابة بين كل تسع حالات إصابة بشلل الأطفال في الجنوب، حيث تسببت الحالة الأمنية في تقييد وصول فرق التحصين. وفي آب/أغسطس، شنت أفغانستان وباكستان حملات موازية لتحصين ما يزيد على ٤٠ مليون طفل من شلل الأطفال في البلدين.

٦٤ - وعملا بالقرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بمساعدة من مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تعزيز دورها التنسيقي في مجال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك قدرتها على إدارة الكوارث في المكاتب الإقليمية وعلى مستوى المقاطعات.

باء - الأمن البشري

٦٥ - بعد تحقيق محصول قمح وفير بلغ ٤,٥ ملايين طن، تبلغ الحكومة في تقاريرها عن حدوث نقص طفيف في الأغذية في عام ٢٠٠٧، حيث حدث نقصان في إمدادات الأغذية التي يتعين على برنامج الأغذية العالمي تقديمها. وسوف يحقق البلد نسبة ٩١ في المائة من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب، حيث تقدر بحوالي ٥,٦ ملايين طن (القمح يمثل ٨٠ في المائة منها). وينبغي أن يتوفر لدى الحكومة من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ طن كمخزون استراتيجي مع وضع جزء منه مسبقا تحسبا للشتاء في المقاطعات النائية.

٦٦ - ورغم أن إنتاج الأغذية ازداد في الفترة المشمولة بالتقرير (بسبب زيادة الأمطار الساقطة)، انخفضت بالفعل سبل الوصول إلى الأغذية بسبب الحالة الأمنية المتدهورة والهياكل الأساسية الضعيفة. وأحدثت الفيضانات والانهيارات الأرضية خسائر في الأرواح والممتلكات في المناطق المعرضة للخطر، مما ساعد على تفاقم مشاكل تعذر الوصول واقتضاء استجابة من وكالات الأمم المتحدة التي قدمت مساعدات إلى ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة.

٦٧ - وقد استمر تزايد أعداد الأطفال الذين يتلقون تعليما في أفغانستان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ عددهم ٦,٠٧ ملايين طفل من بينهم ٢,١٧ مليون من البنات. وهذا يسجل أعلى رقم على الإطلاق من الأطفال المقيدين بالمدارس في تاريخ أفغانستان. وتذكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن الهجمات على المدارس في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه من عام ٢٠٠٧ كانت أقل مما حدث في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، حيث انخفضت من ٦٨ إلى ٢٧ حالة. ومع ذلك، فإن إطلاق النار على التلميذات في حزيران/يونيه في مقاطعة لوغار، حيث قُتلت ثلاث تلميذات وجرحت ثماني أخريات، كان، لأول مرة، يوجه عمدا إلى التلميذات من عناصر معادية للحكومة. وبحلول شهر حزيران/يونيه، أجبر انعدام الأمن ٤١٢ من بين ٧٢١ مدرسة على إغلاق أبوابها في المقاطعات التي تضررت من التمرد، وهي قندهار، وأوروزغان، وهلمند وزابول. ومع ذلك، أعادت ٧٢ مدرسة فتح أبوابها بحلول شهر آب/أغسطس.

٦٨ - ومنذ سنة ٢٠٠٠، شهد الأفغان انخفاضا مطردا في معدل وفيات الرضع (٣,٥ في المائة) ومعدل وفيات الأمهات (٦,٦ في المائة) وهو اتجاه ما زال مستمرا. وعلاوة على

ذلك، توجد نسبة إجمالية قدرها ٨٢ في المائة من السكان تشملهم المجموعة الأساسية من خدمات الرعاية الصحية. إضافة إلى ذلك، جرى تطهير ما يزيد على ١٣٢ مليون متر مربع من الأراضي مما بها من الألغام، وافتتحت نسبة ٨٤ في المائة من الطريق الدائري الآن.

٦٩ - وكان إغلاق مخيم كاتشا غاري للاجئين في باكستان في تموز/يوليه مسؤولا عن نسبة ٤٠ في المائة من عدد ٠٠٠ ٩١ لاجئ أُعيدوا من باكستان إلى وطنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٢ آب/أغسطس، وبعد أن واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوادر زيادة الضغط على عشرات الآلاف من اللاجئين لمغادرة مخيم جالوزاي بطريقة تؤدي إلى أزمة في المساعدات الإنسانية أثناء شهور الشتاء، ناشدت المفوضية بنجاح حكومة باكستان أن توقف مؤقتا إغلاق ذلك المخيم. وبلغ عدد العائدين من جمهورية إيران الإسلامية ٥٠٠ ٤ شخص، مما يوحي بأن الأرقام الإجمالية فيما يتعلق بأفغانستان لسنة ٢٠٠٧ ستكون أدنى من رقم السنة الماضية الذي بلغ ٠٠٠ ١٣٩، وهذا الرقم ذاته هو أدنى عدد إجمالي للعائدين إلى الوطن منذ سنة ٢٠٠١. وفي حين كان مجمل حالات الإبعاد من جمهورية إيران الإسلامية لأسباب سياسية أعلى في عام ٢٠٠٧ عنه في عام ٢٠٠٦. لا يمثل عدد حالات العودة إلى الوطن المسجل حتى الآن، وهو ٠٠٠ ١٧٠ شخص، سوى زيادة بنسبة ١٤ في المائة عن عام ٢٠٠٦. ورغم أن التقارير تشير إلى أن معظم اللاجئين العائدين اتجهوا نحو الشمال والوسط والغرب، كان الشيء مثار القلق عدم وصول وكالات المعونة في بعض مناطق العودة، خصوصا مقاطعة فرح، ومثل هذا في المناطق على طول الحدود مع باكستان.

ثامنا - عمليات البعثة ودعمها

٧٠ - رغم ما يشكله تزايد العنف من تحديات في مختلف أرجاء البلد، تمكّنت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من تنفيذ ولايتها واستكمال توسعها المقرر في البرنامج مع افتتاح مكاتب في مقاطعتي داي كوندي وغور في نيسان/أبريل وتموز/يوليه على التوالي. ورحبت الحكومة والمجتمعات المحلية والشركاء الدوليون بالتزام البعثة إزاء هذا التوسع الذي يمثل أكثر من ضعف عدد المكاتب الميدانية رغم انتشار انعدام الأمن. وسوف تركز البعثة، خلال الشهور القادمة على توطيد وجودها الحالي في ثمانية مكاتب إقليمية متكاملة تماما وفي تسعة مكاتب في المقاطعات، مع ضمان تدبير الموظفين والدعم بشكل واف بالغرض.

٧١ - وسوف يوفر الحضور الميداني للبعثة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم الحاسم لأصحاب المصالح في حكومات المقاطعات وفي خارج هذه الحكومات في مجال بناء القدرات

والتنسيق (بما في ذلك قطاع الأمن) وسيعمل على إيصال التوعية السياسية للفئات الساخطة، وبخاصة في الجنوب، من خلال بذل المساعي الحميدة.

٧٢ - وستكون مشاركة البعثة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مستوى المقاطعات في غاية الأهمية قبل إطلاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في آذار/مارس ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، سوف تطلب البعثة زيادة في عدد الوظائف الدولية للمكاتب على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨. ويعتبر الوجود القوي لموظفين دوليين بالتحديد في غاية الأهمية نظرا لزيادة الأعمال لدعم التوعية السياسية، التي تتطلب بالضرورة نهجا محايدا ونزيها، وهو ما يستطيع الموظفون الدوليون الاضطلاع به على نحو أفضل. وستظل البعثة تعتمد على موظفين وطنيين وتعمل معهم بشكل وثيق لتيسير بناء القدرات المستدامة لرأس المال البشري الأفغاني.

٧٣ - وقد عزز قرار مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧) بعض الأبعاد في مشاركة البعثة في أفغانستان. فهذه المسؤوليات الجديدة، المتمثلة في النهوض بمشاركة دولية أكثر ترابطا، ومراقبة حماية المدنيين والمشاركة في ذلك، وتطوير أوجه التآزر مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية - تتطلب موارد إضافية وتوحيد الطاقات. ويتطلب الوفاء بولاية معززة للبعثة في هذه البيئة الأمنية العسيرة زيادة في عدد الموظفين الأساسيين، بما في ذلك وحدة الشرطة (وحدة إدارة شؤون الأفراد) والوحدة الاستشارية العسكرية.

تاسعا - ملاحظات

٧٤ - نظرا لأن المرحلة الانتقالية في أفغانستان تعرضت لتوتر متزايد بسبب التمرد وضعف الحكومة والاقتصاد القائم على المخدرات، فإن حكومة أفغانستان ستحتاج، بدعم من المجتمع الدولي، إلى إظهار إرادتها السياسية لاتخاذ خطوات جريئة لازمة لإعادة الإمساك بزمام المبادرة في كل ميدان من هذه الميادين وإعادة الثقة إلى السكان بطرق ملموسة. وبدون القيادة الأقوى من الحكومة، وتماسك المانحين بدرجة أكبر - بما في ذلك تحسين التنسيق بين الالتزام الدولي العسكري والمدني في أفغانستان - والتزام قوي من قبل البلدان المجاورة، فقد تنهار العديد من المكاسب في مجال الأمن وبناء المؤسسات والتنمية التي أُحرزت منذ مؤتمر بون، أو ربما تأخذ طريقا معكوسا.

٧٥ - ويتعين أن تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا في استراتيجية أمنية - عسكرية فعالة ومتكاملة وخطة أمنية لأفغانستان. ولا تزال هناك حاجة إلى رد عسكري متناسق لهزيمة الجماعات المتمردة والإرهابية، ولكن النجاح في الأجل المتوسط يتطلب إشراك المجتمعات

وتوفير الأمن الدائم والذي يمكن للتنمية أن تقوم في ظله. وتحقيقا لهذه الغاية، يحتاج الزعماء المدنيون والعسكريون الأفغان إلى الاضطلاع بدور أكبر في تخطيط العمليات الأمنية وضمان تدعيم المكاسب العسكرية بتوفير الأمن الأساسي بواسطة مؤسسات الدولة. وفي نفس الوقت، فإن الأهداف والحركات المختلفة في إطار التمرد تمثل فرصا للتوعية والإدماج السياسيين اللذين يتعين انتهاز الفرصة لتحقيقهما.

٧٦ - وتتمثل الوسيلة الرئيسية لاستمرار المكاسب الأمنية في الأجل الطويل في زيادة قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية واستقلالها الذاتي وتكاملها، ولا سيما الشرطة الوطنية الأفغانية. وينبغي للحكومة وشركائها أن يقوموا، من خلال مجلس التنسيق الدولي للشرطة، بوضع رؤية موحدة لإصلاح الشرطة وهيكل نهائي للشرطة الوطنية يعالج احتياجات إنفاذ القوانين ومكافحة التمرد على السواء. ويتعين أيضا أن يشدد من المسائلة المالية والإدارية لوضع حد للفساد والتغيب عن العمل في صفوف الشرطة.

٧٧ - وينبغي القيام بالشراكة مع المجتمع الدولي بوضع برنامج للإدارة دون الوطنية، بقيادة الحكومة، يكون فعالا ومتكاملا ومتماسكا، ويتعين أن تكون الحكومة على استعداد لاتخاذ قرارات مؤلمة في الوقت الحاضر لإضفاء المصداقية على المؤسسات الناشئة. وينبغي تلافي التناوب بتولي المسؤولين ذوي الأداء المتدني لمناصب جديدة، ولا سيما في المقاطعات، واستبدالهم، بدلا من ذلك، بإداريين فعالين ويحظون في نفس الوقت بثقة السكان، بما في ذلك الزعماء القبليين والدينيين، وإبداء القدرة على إدارة عمليات الأمن والتنمية وإعادة البناء في مقاطعاتهم ومحافظاتهم. ويصبح بالإمكان فقط تمديد نطاق السلطة المركزية وتحقيق استقرار البلد إذا ما أقدم وزير الداخلية بتصميم على محاربة الفساد وتحسين الانطباعات الشعبية عن الشرطة.

٧٨ - وفي إمكان الحكومة، بالاعتماد على أوجه النجاح التي تحققت في مؤتمر سيادة القانون في أفغانستان، أن تضع استراتيجية القطاع القضائي في صيغته النهائية وأن تبدأ في تنفيذ برنامج للقضاء الوطني الناشئ الممول بواسطة الصندوق الاستئماني لإعادة بناء أفغانستان. وينبغي للحكومة أن تعالج، في وقت متزامن، الإفلات الظاهر من العقاب والذي يتمتع به المسؤولون الحكوميون الذين يُعتقد أنهم يستغلون مناصبهم. وينبغي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تدعِّم جهود الحكومة لتعزيز القانون وتنفيذ مشروع حل الجماعات المسلحة غير الشرعية في المناطق الأقل تأثرا بالتمرد.

٧٩ - وتشكل الزيادة المستمرة في إنتاج الأفيون تهديدا خطيرا متزايدا لإعادة البناء وبناء الدولة في أفغانستان. ويتعين على الحكومة أن تولي الأولوية لحظر المخدرات وإحالة مهربي

المخدرات إلى القضاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعزز المعني بالمخدرات والجريمة بالوقوف صفا واحدا خلف خطة بقيادة أفغانية تتجاوز جهود القضاء على المخدرات، والتي دللت على عدم فعاليتها بمفردها.

٨٠ - ويتعين أن يظل التركيز الكلي لالتزام المانحين على الانتهاء من وضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في صيغتها النهائية وتمويلها في المستقبل. وفي أعقاب البدء المتوقع في تنفيذها في آذار/مارس ٢٠٠٨، فإن الإدارة المتأنية للتوقعات الجماهيرية، والمتابعة على مستوى المقاطعات والمحافظات، والمزيد من التوعية التي تعتمد على المشاورات الأولية ستصبح ضرورية لإضفاء المصداقية على الإستراتيجية. وإذا ما أُريد أن تصبح الاستراتيجية وسيلة مستدامة للشراكة بين حكومة وشعب أفغانستان، فإنه يتعين توجيهها لتحقيق نتائج حقيقية استجابة للأولويات التي حددتها المجتمعات بنفسها.

٨١ - وأبدت حكومة أفغانستان تصميمها على الإسهام في تحقيق الأمن والازدهار الإقليميين بواسطة مجموعة من الإنجازات الكبرى في مجال السياسة الإقليمية والخارجية، بما في ذلك مجلس السلام الأفغاني - الباكستاني، وزيارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية لكابول ومشاركة الرئيس قرضاي في مؤتمر قمة منظمة شانغهاي للتعاون في بيشكيك. ويتعين على الحكومة أن تبقي على ثقة جيرانها بالمشاركة البنّاءة في المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تلك المتعلقة بمسائل مكافحة المخدرات والهجرة، وببناء قدراتها في إدارة وتعميق العلاقات الثنائية المعقدة.

٨٢ - ويتيح اعتراف الرئيسين قرضاي ومشرف في مجلس السلام في كابول بطابع التمرد العابر للحدود فرصة فريدة لبلديهما لاتباع استراتيجية مشتركة للسلام والأمن عبر الحدود، والتي تهدف إلى هزيمة التطرف والإرهاب في كلا البلدين.

٨٣ - وستتطلب المصالحة الوطنية الاتفاق على أي زعماء للتمرد يتعين توجيه العمليات العسكرية أو عمليات إنفاذ القانون ضدهم. وسيتطلب ذلك أيضا من كل من أفغانستان وباكستان القيام بتوعية تلك القوى السياسية القادرة على الإسهام في عمليات السلام والحوار معه. وسيصبح من الحيوي كفالة جميع الدول الأعضاء تنفيذ الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وإدراج زعماء جدد للتمرد والإرهاب في القائمة الموحدة أو رفع أسمائهم منها بعد المصالحة، حسب الاقتضاء.

٨٤ - ويتعين على حكومة أفغانستان أن تحقق في مزاعم الاحتجاز التعسفي، والمعاملة غير الإنسانية للمعتقلين وتعذيبهم على أيدي السلطات، ولا سيما بواسطة الإدارة الوطنية للأمن. وينبغي للحكومة أن تدعو المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة

الوحشية أو اللاإنسانية أو المهينة والفريق العامل المعني بالاحتجاز لزيارة أفغانستان كجزء من عملية التعاون لمكافحة الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة وينبغي للحكومة أن تجدد التزامها السياسي بالتنفيذ التام لخطة العمل بشأن السلام والمصالحة والعدالة.

٨٥ - ومن المقرر أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩. وستتطلب الدورة المقبلة من الانتخابات اهتماما عاجلا من قبل الحكومة والجمعية الوطنية على السواء بهدف كفالة إقرار القانون الانتخابي بنهاية عام ٢٠٠٧. وأكرر ندائي إلى الجهات المانحة للوفاء بالنقص المتبقي من الانتخابات الأفغانية السابقة وتقديم الموارد اللازمة لدعم وضع سجل جديد للناخبين، وبناء القدرات من أجل لجنة انتخابية مستقلة وتخطيط والاستعداد لإجراء الانتخابات ذاتها.

٨٦ - وستظل الأمم المتحدة باقية على التزامها الكامل في أفغانستان وستواصل الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي وغير متحيز. ولقد قمت شخصيا بزيارة أفغانستان في تموز/يوليه وتوليت بعد ذلك بوقت قصير بالتناوب رئاسة مؤتمر سيادة القانون في أفغانستان الذي عُقد في روما. وسأتولى، علاوة على ذلك، الرئاسة بالتناوب مع الرئيس قرضاي للمؤتمر الرفيع المستوى بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر، على هامش انعقاد الجمعية العامة. وسأواصل الاستمرار في الالتزام شخصيا بالعمل مع الرئيس قرضاي وغيره من الشركاء لكفالة النجاح في أفغانستان.

٨٧ - وختاما، أود أيضا أن أشيد بالجهود المخلصة لممثلي الخاص ولموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان الذين يواصلون الاضطلاع بمهامهم في ظل ظروف صعبة ومتزايدة الخطورة، والذين كانت شجاعتهم وكذلك التزامهم إزاء أفغانستان أساسيين لإحراز تقدم حتى الآن.